



/AlakhbarNews



@AlakhbarNews



/alakhbarnews-
paper

الجزائر: عن النظام الطاحونة

ناصر الدين السعدي *

خسر الإسلاميون بمختلف تصنيفاتهم في الجزائر المزيد من مواقعهم في المجتمع والمؤسسات التي يجري حولها دورياً تنافس انتخابي، ولم يكسب الديمقراطيون بمختلف تصنيفاتهم أيضاً أي موقع جديد. ففي أي طاحونة تصب خسارة الإسلاميين؟

من دورة انتخابية لأخرى يزيد نزيف الإسلاميين ويزيد معه نواهم وشكاواهم من تزوير النتائج من قبل الإدارة المتهمة على الدوام بالانحياز لحزبي السلطة: جبهة التحرير والتجمع الديمقراطي. يتحمسون في بداية كل عملية انتخابية ويعقدون مهرجانات يدعون فيها للمشاركة الكثيفة وعند نهايتها يصرحون علناً أنها لم تكن نظيفة ولا نزيهة. يصرخون ويشجبون إلى أن يجددوا العهد. مفككين منقسمين. مع انتخابات جديدة يشاركون فيها لا يجنون منها غير مبررات للنواح.

انقسام الإسلاميين إلى نحو عشرين تنظيمياً بدأ حين قرّر عباسي مدني وعلي بن حاج وعبد الله جاب الله والعقيد في جيش التحرير زمن الثورة محمدي السعيد وآخرين، سرّاً في آخر ثمانينيات القرن الماضي تأسيس حزب سياسي يسعى للوصول إلى الحكم عبر الانتخابات. وقتها كان الإسلاميون مجتمعين في هيئة واحدة باسم «الرابطة الإسلامية» كان على رأسها الشيخ أحمد سحنون الذي نجح عام 1996 من محاولة اغتيال قام بها مجهولون داخل مسجد في العاصمة الجزائر. وقفت وجوه من «الرابطة» ضد مسعى «تحزيب الإسلام» وإدخاله في متاهة منافسة أحزاب سياسية على مقاعد برلمانية أو محلية أو رئاسية. ومبرر رفض المسعى أن الإسلام أكبر من أن ينافس على المقاعد وأنه دين كل الجزائريين

لا يعقل أن تسجنه مجموعة بين قضبان قانون حزبي. وأن التحزيب بفتت فيما روح الإسلام هي جمع الناس حول الفضائل إلى ما هنالك من تبريرات. ودعت إلى مواصلة العمل الدعوي وحين يبلغ مدها تكون الدولة مطابقة للشروع مهما كان من برأسها. وهو نهج جمعية العلماء المسلمين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي حيث اعتمدت سياسة التكوين والتعليم عبر زرع عدد كبير من المدارس في مختلف أنحاء البلاد تدرّس باللغة العربية وتشر ما تسميه علوم الدين لتكريس التميّز عن المجتمع الأوروبي الذي كان يعيش في الجزائر في ظل سياسة الاستعمار الاستيطاني. لكن جماعة عباسي قررت واجتمعت في مسجد القبة وأعلنت تأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ وسط حشد من الاتباع معظمهم شباب. وكان أول المنشقين عبد الله جاب الله بعد رفضه المنصب الذي أوكل اليه في الحزب. وقتها برر علي بن حاج وهو شاب في بداية الثلاثينيات من العمر ويشغل مدرساً في مدرسة إعدادية، الإقدام على هذه الخطوة لكون التاريخ لا يرحم الإسلاميين إن فرطوا في الأمة وتركوها بيد عصاة. ومن أشهر مقولاته أن «النظام صار في وضع الملامك الذي تلقى ضربات موجعة ومؤثرة بفعل الاحتجاجات الشعبية في أكتوبر/ تشرين الأول 1988 وأنه ساقط لا محالة وإن لم يشتغل المسلمون هذه الفرصة لاقامة شرع الله فإن الشيوعيين الذين يملكون أذرعاً في كل مكان سينقضون على الحكم ويصعب اقتلاعهم لاحقاً». كان كلام علي بن حاج محفزاً وجذاباً لكل من يرغب في العيش تحت جناح الحكم ومن يطعم في المنافع بصرف النظر عن توجهه. فاندفعت الجموع بمن فيهم آلاف من المنتفعين من النظام يحملون بطاقة الانخراط في جبهة التحرير الوطني التي كانت حزباً عنصرياً لا يسمح

خلال 29 عاماً من التعددية السياسية في البلاد، انقسم الإسلاميون عند التحضير لكل عملية انتخابية بفعل تناقضات المصالح والمكاسب. فصار الإخوان المسلمون ثمانية

”

خلال 29 عاماً من
التعددية السياسية،
انقسم الإسلاميون عند
الإعداد لكل عملية انتخابية

“

في ماهية العدالة والجوه الأخلاقي

محمد شقير *

لعلّ من أصعب الأعمال أن تعدد إلى مفهوم ذي بعد تجريدي، لتبحث في ماهيته، وتعمل على تفسيره أو تعريفه، أو حتى إيضاحه. مفهوم العدالة هو واحد من هذه المفاهيم، الذي إذا أردنا الحديث مفصلاً في بيانه وتجلياته، فلربما يحتاج الأمر إلى معالجة تستلزم البحث في تجليات العدالة في مختلف الميادين والمجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، وغيرها. وهذا خارج عن حدود هذه المقالة وهدفها. هنا سوف نقتصر على إيضاح هذا المفهوم، لنتّكز على جوهر العدالة وماهيتها، والتي تتصل بالجانب القيمي والأخلاقي بشكل أساس، إذ إنّ تحديد جوهر هذا المفهوم وماهيته يساعد على تشخيص الرؤية (والمشروع المنبثق عنها) التي يجب أن تعتمد لإقامة العدالة، وبناء مجتمع العدالة، وثقافة العدالة... لأن مضمون تلك الرؤية، وما ينبثق عنها من مشروع، وسياسات، وبرامج... كل ذلك إنما يرتكز على تحديدها لجوهر العدالة وماهيتها، فإذا ما قلنا إنّ تلك الماهية هي ماهية معرفية بالدرجة الأولى، فهذا يترتب عليه جملة من النتائج، أما إذا قلنا إنّ تلك الماهية هي ماهية قيمية بالدرجة الأولى، فهذا يترتب عليه نتائج أخرى.

لكن بدايةً، من المفيد الإشارة ولو بشكل مختصر إلى أهم سمات أو مواصفات العدالة ومضمونها، حيث يمكن القول إن العدالة تتصف بجملة مواصفات؛ هذه أهمها:

1. الفطرية: بمعنى أن طبيعة الخلقة البشرية تخترن معنى العدالة وإدراكها، ولو بصورتها المبدئية والأولية، وإمكانية العمل بها وبلوآزها.
2. الإنسانية: أي أن مفهوم العدالة هو مفهوم غير قابل للاحتباس في إطار فئوي، أو طائفي، أو عرقي، أو جغرافي، أو قومي... وإنما هو مفهوم عابر لجميع تلك الحدود والحواسر المصطنعة.
3. الشمولية: بمعنى أنه يشمل جميع المجالات الاجتماعية والفردية، النفسية والخارجية (الواقع الخارجي)، ومختلف

الميادين السياسية، والأسرية، والإدارية، والمالية، والقانونية، والتربوية، والأخلاقية، والعلمية...

4. الإطلاقة: بمعنى أن قيمة العدالة هي قيمة متقدمة على أي قيمة أخرى، فلو فرضنا أنه حصل تزامن (تناوب) بين العدالة وبين قيمة أخرى. كالحريّة مثلاً. فالقيمة التي تقدّم هي قيمة العدالة وليس الحريّة، أي ينبغي أن تقف الحريّة بالعدالة، وليس من الصحيح أن يحصل العكس، أي أن تقف العدالة بالحريّة.

5. التجريدية والعملية: أي أن مفهوم العدالة يحتوي على بعديه التجريدي والنظري من جهة، والتطبيقي والعملية من جهة أخرى. وهو ما يترتب عليه جملة من المستلزمات، والتي منها أن البحث النظري يجب أن يكون هادفاً إلى الآثار العملية، وينبغي أن تترتب عليه نتائج واقعية في مجمل الحقول والمجالات.

هذه العناوين ربما تشير إلى أهم مواصفات العدالة وسماتها، وسوف نقتصر على هذه الموارد، لننتقل إلى بيان إيضاحي مختصر للعدالة، أو بيان موجز يوضح مفهومها، كما جاء في بعض الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت (ع)، حيث قال الإمام علي (ع): «العدل الإنصاف».

لكن نجد في جملة من تلك الروايات توضيحاً أو تفصيلاً يرتبط بشكل أو آخر بهذا التعريف السابق، من حيث إن تحقيق الإنصاف ربما يحتاج إلى أن يكون للمرء القدرة على تحقيق التوازن في علاقته مع الآخر، بأن تكون لديه القدرة على أن يضع نفسه مكان الآخر وحيثياته وظروفه وأوضاعه، ثم يحاول تقدير الموقف والشعور والصائب من الفعل. وهذا ما يحتاج إلى العصمة من محورتيه الأنا (عبادة الهوى)، وتجاوزها إلى عبادة الله الحقّة، وأتباع الحق، ومنتهى الصدق في العمل به. أما تلك الروايات فهي ما يأتي: عن رسول الله (ص): «أعدل الناس من رضي للناس ما يرضى لنفسه، وكره لهم ما يكره لنفسه».

وعن رسول الله (ص)، وقد قيل له: أحبُّ أن أكون أعدل الناس إفعال (ص): «أحبُّ للناس ما تحبُّ لنفسك، تكن أعدل الناس».

وعن الإمام علي (ع): «أعدل السيرة أن تعامل الناس بما تحب أن يعاملوك به».

وعن الإمام علي (ع): «إنّ من أحبّ عباد الله إليه عبداً أعانه الله على نفسه، فاستشعر الحزن، وتجلّب الخوف... فهو من معادن دينه، وأوتاد أرضه، قد ألزم نفسه العدل، فكان أوّل عدله نفي الهوى عن نفسه».

وهذه الروايات وغيرها تظهر البعد الأخلاقي المائل في العدالة، بمعنى أنه صحيح من جهة أنّ هناك بعداً نظرياً ورؤيويّاً وفكريّاً للعدالة، لكنه يصح القول من جهة أخرى إنّ العدالة تحتاج بشكل أساس إلى البعد الأخلاقي، وإلى قيم أخلاقية فاعلة ومؤثرة، وإلى تربية أخلاقية هادفة تنتج بصيرة أخلاقية نافذة، أي تنتج ضميراً قادراً على تلمس العدالة ومواردها، وتصنع وجداناً باستطاعته تحسّس العدالة ومصاديقها، ويكون لديه كل الدافع إلى الالتزام بها، وجميع القدرة على مغالبة تلك الموانع التي تعمل على تعطيل رؤيتها والعمل بها.

إنها بصيرة العدالة، أو بصيرة أخلاقيات العدالة، أو فلسفة أخلاقية للعدالة، لا ترى في العدالة أمراً معرفياً محضاً، يمكن للعقل النظري المجرد عن القلب والوجدان والضمير أن يتلمسه، أو يلتزم به، ويعمل بفحواه. إنما ترى فيه معطى له منبعه النظري، لكن جوهره يستحصل بالفعل الأخلاقي والتكامل المعنوي والتربوي. إن من نتائج هذه المقاربة أن صناعة العدالة، وبناء مجتمع

”

إن مدنى الرقيّ الديني
لأيّ مجتمع يقاس
بمدنى إقامة العدالة
وقدرته على تسهيلها

“



أحزاب وانقسم السلفيون إلى شيع انضم بعضها إلى ما صار يسمى «أحزاب السلطة»، وأنس أخرون أحزاباً جديدة وبقي بعضهم بلا تنظيم في انتظار عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الساحة.

وتحالفت «حماس» التي صارت «حمس حركة مجتمع السلم» بعد صدور قانون منتصف التسعينيات بمنع عبارات الانتساب للدين والعرق والجهة على تسميات الأحزاب وبرامجها، مع السلطة منذ عام 1995، بعد خسارة مرشحها محفوظ نحناح لكرسي الرئاسة أمام الجنرال المتقاعد اليمين زروال. وظلت وفيّة للبرنامج الرسمي الذي يطلقه وزراء منها إلى أن انسحبت من الحكم عام 2012 على أمل قيادة «ربيع عربي» محلي يجعلها تنفرد بالحكم. وشجعها على هذا التصرف خاصة ظهور تيار الإخوان الذي

العدالة، وحضارة العدالة؛ كل ذلك يحتاج بالدرجة الأولى إلى البناء المعنوي، والتكامل الروحي، والفعل الأخلاقي، والعمل التربوي، فحتى يكون المرء عادلاً، لا بد له من العمل على تربية نفسه تربية صالحة، وتخليقها بالأخلاق الطيبة، وتاديبها بالأدب الحسن. وكذلك الأمر عندما يكون الحديث في المجتمع، والأمة، والمؤسسة، والمدرسة، والجامعة، والوطن، والدولة...

إن من نتائج هذه المقاربة أن فعل العدالة يحتاج بالدرجة الأولى إلى التربية على العدالة، وأن صناعة العدالة تحتاج بشكل أساس إلى مشاريع تربوية، وسياسات تربوية، وبرامج تربوية. إنها تحتاج إلى أن تقدّم إجابات عملية وواقعية وكافية عن هذه الأسئلة:

كيف نربي أبناءنا ومجتمعاتنا على العدالة وقيمها؟ كيف نحول العدالة إلى قيم تربوية، تقبل التسجيل في المدرسة، والإعلام، والأدب، والجامعة، والأسرة، والمجتمع...؟ كيف نبني رؤية تربوية، وسياسات تربوية، وبرامج تربوية ترتكز على العدالة، وتهدف إليها؟ وهذا يتطلب حركة نشطة، ومبادرة فاعلة، من جميع المهتمين بالشأن الأخلاقي والتربوي والقيمي، من أجل وضع خطط وبرامج لبيان العدالة، وتسهيلها، وتفصيلها، وأخذها إلى جميع المسارب والمشارب التربوية والثقافية، التي تؤثر في المجتمع، وفي عامة الناس، بهدف الاستفادة من جميع الوسائل والإمكانات لممارسة التربية على العدالة، وإفشاء ثقافة العدالة وقيمها. وهذا يعني أن من يتبنّى العدالة في السياسة، والاجتماع، والاقتصاد، وفي صناعة المجتمعات والدول ووظائفها؛ عليه أن يبدأ من التربية، أي التربية الصالحة والفاعلة، التي ترتكز على تلك الرؤية الحقّة، والقيم الصحيحة، والحياة، والموت، والفعل الإنساني... تقود كلها إلى العدالة، وقديستها، وأهميتها، وأهمية الأخذ بأسبابها، والعمل بقيمتها، وولوج أبوابها.

وإنّ مما يستفاد من هذه المقاربة، هو أن المستوى المعنوي والقيمي والأخلاقي